



ملخص المراجعة الإقليمية لسياسات الشباب في ٥ دول عربية



مذكرة تفسيرية

وفي إطار التوجيه العام لفريق المديرين الإقليميين التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، يقوم فريق المهام التقنية الإقليمي المشترك بين الوكالات المعني بالشباب، الذي يشترك في رئاسته صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، بوضع وتنفيذ تدخلات استراتيجية. ويضم فريق العمل أعضاء: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة العمل الدولية ومكتب تسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان وموئل الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف والأونروا ومتطوعي الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الصحة العالمية

وفي الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٧، تم وضع الإطار الإقليمي للإجراءات الاستراتيجية المشتركة للشباب في الدول العربية /منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الوقت الحاسم عندما يجدد شركاء التنمية العالميون التزاماتهم تجاه التنمية والسلام واحترام الإنسان بشكل جماعي) ومبادئ الحقوق وسيادة القانون من خلال خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع وضع أهداف التنمية المستدامة في صميمها. والمجالات المواضيعية الأربعة المحددة لوضع إجراءات متعمقة ذات أولوية هي: العمالة وتنظيم المشاريع (المنسق: منظمة العمل الدولية)؛ المشاركة المدنية والمشاركة والإدماج (المنسق: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ الصحة والرفاه (المنسق: منظمة الصحة العالمية) والتعليم (المنسق: اليونسكو).

اقترح الاستعراض الإقليمي الحالي لسياسات واستراتيجيات الشباب بوصفه إحدى الإجراءات ذات الأولوية التي اضطلعت بها اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي معا بهدف فهم الإنجازات والتحديات والدروس المستخلصة من سياسات الشباب القائمة من ٥ بلدان عربية واقترح مجموعة من المعايير الإقليمية لسياسات الشباب في المنطقة العربية.

وقد استفاد التقرير التجميعي من عمل ومدخلات العديد من الأفراد. وقد أعد التقرير أحمد الزاوش، مسؤول مشروع شبكة الشباب المتوسطي في اليونسكو، استناداً إلى الحالات القطرية التي جمعتها مجموعة متحمسة من ٣ متدربين باحثين هم: سامية فيتوري، وتوني أنطوري، ومحمد ممدوح أبو دلهوم، تحت إشراف سايكو سوجيتا، أخصائي برامج العلوم الاجتماعية والإنسانية في مكتب اليونسكو في بيروت وليندا حداد، أخصائي برامج في المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية.

وقد استفادت أيضاً من الاستعراض الدقيق والتعليقات من الزملاء على كل من الحالات القطرية والتقرير التجميعي: نعيم المتوكل (إسكوا)، فيرا مندونسا، إيدر دونجيردورج (اليونيسيف)، سليم شاهيد (الأونروا/اليونسكو) ومنى الزغبي (اليونسكو).

للمزيد من المعلومات أرجو الاتصال:

سايكو سوجيتا (s.sugita@unesco.org) ليندا حداد (linda.haddad@undp.org)



منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

وقد تأسست الخلاصة على نتائج المراجعة المشار إليها أعلاه، والتي تفتقر لنتائج معيارية في ٧ دول. وبغية ضمان مستوى نزيه من المقارنة، حدّدت الخلاصة أفق البحث في السياسات/الاستراتيجيات السابقة والجارية. نأخذ حالة ليبيا وتونس على سبيل المثال، حيث لم يكن هناك أي إطار لسياسة شبابية جاري بها العمل، كما لم تكن هناك أية مبادرة شبابية تمّ تبنيها من طرف الحكومة. وبالتالي، فقد تمّ تضييق أفق الخلاصة في ٥ دول (لبنان، الأردن، فلسطين، الكويت والمغرب).

تعريف الشباب ومشاركتهم في عملية وضع السياسات

تُظهر عمليات وضع السياسات التي انطلقت في الدول الخمس الحاجة إلى تعريف مرّن للشباب^١، بما يسمح بتحليل الوضع وفقاً للسياق وبتناسق، إضافة إلى التدخلات المصممة خصيصاً التي تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المجموعات غير المتجانسة والأقليات. وإنما لا يتم تحديد أصحاب المصلحة من الشباب بالمساواة لجهة شمل المنظمات والهيكلية والمجموعات الشبابية والمؤسسات الوطنية للشباب. غاب دور ونماذج المنظمات الشبابية التي تقوم بالقيادة التقدمية حول مسائل الشباب في الدول العربية مما يعيق الرؤية الصحيحة لدور الفاعلين الجدد وديناميكيات العمليات المتعددة المستفيدين في تصميم السياسات وتنفيذها. كما ويسمح ذلك أيضاً بتقييم أفضل لاحتياجات الشباب المستهدفين في السياسات التي تتطور بسرعة إضافة إلى شمل احتياجات المجموعات الأكثر هشاشة (بما فيهم الشباب اللاجئ والمهاجرين).

يبدو أن عدة مشاورات قد حدثت في مبادرات هيئات الشباب الوطنية التي تعنى بمسائل الشباب بهدف تقديم مشروع سياسة للشباب وجمع البيانات والأولويات وفقاً للموضوع مع مجموعات مختارة والمناصرة في هذا الاتجاه، لم يتم توثيق التزام ملموس للشباب خلال المراحل التالية (الصياغة، والتنفيذ، والإشراف والتقييم) في الدول المعنية. وبالفعل كان دور الشباب في مراحل الصياغة بالحد الأدنى أو محدوداً جداً في بعض الدول. أما دورهم في المراحل التشغيلية غائباً أو محدوداً للغاية في أكثرية الدول. إضافة إلى ذلك ومع استثناء لبنان^٢ لم يتم تجهيز هيكلية/

تقدم المراجعة الإقليمية للسياسات والاستراتيجيات للشباب في المنطقة العربية نظرة داخلية مهمة حول الاستثمارات الوطنية في الشباب في ٥ دول وهي: لبنان، والمغرب، والأردن، وفلسطين، والكويت. وتهدف هذه المراجعة إلى توفير رؤية بشأن السياسات الشبابية المتواجدة والوضعية الراهنة لتفعيلها وانخراط الشباب والتقدم للأمام، بما في ذلك التشجيع على فهم التحديات المعقدة ومتعددة الأوجه التي تواجه تمكين الشباب، بناءً على معايير إقليمية للسياسات الشبابية.

في حين أظهرت الانتقاضات في عام ٢٠١١ الحاجة إلى إشراك اجتماعي وسياسي واقتصادي أفضل للشباب، لا تأخذ السياسات التي أطلقت في دول المشرق التي تضمنها هذا التقرير بالضرورة التطورات الحديثة بعين الاعتبار في ما خلا المغرب حيث خضعت الاستراتيجية الوطنية للشباب إلى عدد من المراجعات والتعديلات لتتلاءم مع السياق السياسي المتغير في البلاد.

أظهر التحليل الإقليمي المقارن مقاربات مختلفة لدور الشباب ومشاركتهم في المجتمع ناهيك عن الخبرات غير المتساوية للمؤسسات الوطنية التي تعقد شراكات مع الشباب ولأجلهم؛ وكان كل ذلك انعكاساً للسياق الوطني القانوني والاجتماعي والسياسي المتغير. تختلف أشكال السياسات والآليات لمشاركة الشباب وإجراءاتها وشراكاتها وفعاليتها وتأثيرها من دولة إلى أخرى.

المنهجية

تم تصميم نموذج لجمع المعطيات ودمجه في العناصر كمعلومات عامة بخصوص السياسات المتواجدة، ووصف وثيقة السياسة، وتحليل السياق السوسيو-سياسي، وتحليل المحتوى والمسار، والممارسات الجيدة والفاشلة، والمراجع. وقد عمل ٢ باحثين شباب لتقديم المعلومات التي تم جمعها عبر بحث مكتبي إلى جانب الحوارات التي تم إجرائها مع مكاتب محلية تحت إشراف اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تم إدماج ٧ دول في هذه المراجعة (المغرب، تونس، ليبيا، لبنان، الأردن، فلسطين والكويت).

^١ أجريت الدراسة في آب / أغسطس ٢٠١٦ من قبل مجموعة من ٢ باحثين شباب تحت إشراف اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كجزء من خطة العمل المشتركة لفريق العمل التقني المشترك بين الوكالات التابع للأمم المتحدة والمعني بالشباب. واعتمد في المقام الأول على الموارد المتاحة على الموقع الإلكتروني واستكمل بعدد محدود من المقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وهي لا تأخذ في الاعتبار التطورات الأخيرة في فلسطين التي صيغت فيها سياسة وطنية للشباب في نهاية كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٦.

^٢ ٢٩-١٥ لبنان، ٢٥-١٥ المغرب، ٣٠-١٢ الأردن، ٢٩-١٣ فلسطين، ٤٣-٣٠/١٨ الكويت.

^٣ إنشاء منتدى للشباب يضم مجموعة من منظمات المجتمع المدني الشبابية.



من جهة أخرى، تبقى المبادئ والأهداف الواردة في الإستراتيجيات محصورة بالصياغة باستخدام المصطلحات المتخصصة والرسمية وغير المألوفة مما قد يكون خارج مقدور نفاذ أكثرية الشباب المستهدفين في السياسات الوطنية.

تحديات تنفيذ سياسات الشباب: كيف ننتقل من النظرية إلى الحوكمة العامة الفاعلة؟

هل يجدر أن نتعامل مع مسارات سياسات الشباب كنموذج/تمرين تعليمي يهدف إلى تحدي مقاربة مهيمنة من أعلى الهرم إلى أسفله لجهة إشراك الشباب في عملية اتخاذ القرار؟ هل يجب أن تهدف سياسات الشباب فقط إلى إنتاج بيانات جديدة تستند إلى الأدلة وتراعي المساواة بين الجنسين؟ هل يتعين على هذه السياسات أن تحظى بالتوافق فحسب دون ترجمة فعلية على الأرض؟

تظهر المراجعة أن سياسات الشباب ما زالت محصورة بوثائق سياسات نظرية لا تترجم بالضرورة إلى خطط عمل فاعلة ذات ميزانية. تطرح هذه الملاحظة مسألة حدود مسارات السياسات العامة في الدول المعنية ومشاكل قدرات الحوكمة على تنفيذ السياسات العامة. أما في المغرب نشهد جهوداً حكومية لدعم الانتقال إلى اللامركزية بما يشمل توجيه السياسات العامة من خلال الأعمال المحلية على مستوى المحافظات/المقاطعات/البلديات؛ لا يتم معالجة هذه المسائل لجهة سياسات الشباب. وبالتالي وبالرغم من كافة التوجيهات المنهجية والأطر النظرية

آليات دائمة للشباب خلال مراحل المشاورات هذه. بالتالي كان من الممكن التشكيك بفعالية وشرعية وتمثيل واهتمامات وكفاءات الشباب المشاركين مما قد يفسر نقص الشعور بملكية السياسات وضعف/قلة فعالية تنفيذ هذه السياسات. من الجدير بالذكر أن الدستور المغربي قد لحظ تشكيل مجلس استشاري دائم للشباب وإنما لم نشهد أي تنفيذ حسي حتى الساعة^٤. في الأردن، تم التمهيد لـ«مجموعة وطنية استشارية للشباب» إضافة إلى «منتدى وطني للشباب». وقد أنشئ «تحالف المنظمات الشبابية لمراجعة البرمجة للشباب في الأردن» في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦^٥. يشمل المنتدى ١١٥ منظمة غير حكومية و١٢ محافظة. ولكن لم يشارك هذا التحالف حتى الآن بتجديد سياسة الشباب.

الالتزام بالمعايير والأطر الدولية

تشير بنود السياسة والإستراتيجية الوطنية للشباب في الدول الخمس بوضوح إلى مبادئ الجزء الأكبر منها من ضمن الأدوات الدولية وتمت إعادة التأكيد عليها في إعلان باكو (٢٠١٤): مستندة إلى الحقوق^٦، شاملة، تشاركية، شمولية، تراعي المساواة بين الجنسين، شاملة/بين القطاعات، قائمة على الأدلة، تستند إلى المعرفة، شمولية، إلخ. في حين تشجع هذه المبادئ الموافق عليها عامة على نظرة إيجابية ونوايا واعدة بتمكين الشباب إلا أنها لا تمهد الطريق بالضرورة لمؤشرات حسية وآليات أو أدوات حوكمة لتنفيذ السياسة.

^٤ نهاية ٢٠١٦، ظهرت تحالفات وطنية لمنظمات شبابية في الأردن وتونس بدعم من اليونيسكو.

^٥ تأسس تحالف الشباب الأردني على يد مركز الأميرة بسمة للشباب/ال الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية بدعم من مشروع شبكات الشباب المتوسطي التابع لليونسكو. تم تنفيذ مبادرة مماثلة في تونس حيث أطلق تحالف وطني للشباب بقيادة المجتمع المدني تحت اسم «منتدى الشباب» في آذار/مارس ٢٠١٦. في نيسان/أبريل ٢٠١٧، أعلنت وزارة الشباب والرياضة التونسية عن إنشاء مجلس أعلى للشباب ليكون منصة ذات مصداقية لتصميم أطر جديدة لجهة المسائل القانونية والسياسات المرتبطة بالشباب.

^٦ لم تُعالج مسائل الحقوق صراحة في أي من مشاريع ووثائق الشباب المعتمدة في الدولة.

مختلف المستويات تكون التدخلات بهدف التغيير أكثر فعالية إذا تم تطبيقها على هذه المستويات المختلفة. قد يسمح اعتماد الإطار البيئي لوضعي السياسات أن يقيموا الروابط بين مختلف مجالات النفوذ التي قد تعكس السياسات في مختلف القطاعات».

الشفافية والمحاسبة

إن رصد موارد (مالية وبشرية) خاصة من التحديات العالقة في كافة الدول موضوع البحث. يختلف الإطار الزمني للسياسات القائمة ما بين ٤ سنوات (الأردن وفلسطين) و١٥ سنة (المغرب). تضعف عملية المحاسبة في ظل غياب خطط العمل الدقيقة، والأهداف ذات المدة الزمنية المحددة والقابلة للقياس. لم تتم المراجعة في منتصف التنفيذ كما ذكرت الخطة الأولية في أكثرية السياسات.

والإجراءات المستخدمة في تصميم سياسات الشباب تبقى مشكلة التنفيذ والتقييم إذ تعاني من الهيكليات المؤسساتية غير المستقرة والإصلاحات الديمقراطية غير الكافية والقدرات الإدارية والفنية المحدودة للمعنيين.

بهدف تخطي العقبات التي تواجهها المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني لجهة تنفيذ سياسات الشباب، قد يكون من المفيد أن نأخذ بعين الاعتبار أشكال أخرى من العقبات الاجتماعية والثقافية. أوصى الباحثون في دراسة حديثة قامت بها الجامعة الأميركية في بيروت بعنوان «تحليل إقليمي حول الشباب في الدول العربية» بأهمية طرح التحديات التي تعترض مشاركة الشباب في اتخاذ القرارات «على مستوى الشباب أنفسهم وعائلاتهم والمدارس والمجتمعات إضافة إلى السياسات الوطنية والأطر القانونية. بما أن المتغيرات المذكورة أعلاه تتفاعل ضمن



الأردن: ملكية غير واضحة، أدوار ومسؤوليات المجلس الأعلى للشباب مقابل وزارة الشباب والرياضة مقابل مكتب رئاسة الوزراء في اطار الاضطرابات والتعديلات الوزارية الدائمة؛ الحاجة إلى هيكليات تمثيل أوسع وشرعية، إضافة إلى مقاربة «من أعلى إلى أسفل» المسيطرة؛ استدامة ضعيفة للمبادرات والتزام الشباب غير المنتظم على المدى البعيد ليس في صالح متابعة فعّالة لتنفيذ الإستراتيجية والإشراف عليها وتقييمها.

المغرب: استخفاف وقلة ثقة وتوافق بين المنظمات الشبابية والسلطات العامة، نقص الموارد المالية المرصودة، منهجيات استشارات مستعجلة وشكلية لتصميم الإستراتيجية، نقص آليات المشاركة الحسية والمستدامة؛ نقص القطرية/اللامركزية، غياب الملكية المحلية.

لبنان: غياب خطة عمل للتوصل إلى تنفيذ الإستراتيجية؛ الأطر القانونية التي تعيق مشاركة الشباب في الحياة العامة (بما يشمل المادة ٥ من القانون ١٩٠٩ - القانون ٢٠٠٤/٦٢٩)؛ القوانين والهيكلية التشريعية غير الكافية لتنفيذ الإستراتيجية.

فلسطين: إعادة تنظيم مؤسساتية لأقسام الشباب (المجلس الأعلى للشباب، وزارة الشباب، إلخ)؛ نقص التقييم وضعف التوثيق لجهة مخرجات الإستراتيجية السابقة ما بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣؛ الموارد تركز على الأنشطة المرتبطة بالرياضة دون سواها من مجالات الإستراتيجية؛ غياب المقاربة القائمة على المعنيين المتعددين؛ التجزئة الحسية لمجموعات الشباب والأراضي في سياق الاحتلال مما يزيد صعوبة التوصل إلى التدخلات والتوافق على الأولويات؛ عدم كفاية تجديد وجاذبية نوادي ومراكز الشباب التي تخضع غالباً لتأثير السياسة والعشائر. يتم حالياً العمل على استراتيجية جديدة لفترة ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١^٧.

الكويت: غياب اعتماد سياسة وطنية ملموسة للشباب^٨ تترجم إلى تدخلات متعددة القطاعات. غياب البيانات الاحصائية والمستندة إلى الأدلة ضمن المشروع الوطني للشباب. الوثائق الوطنية لتمكين الشباب والخطط الوزارية لا تتواءم مع المقاربة القائمة على حقوق الإنسان. تمثيل غير ملائم للشباب في المجلس الوطني للشباب. مسائل تنظيم بين المؤسسات الحكومية التي تعنى بالشباب.

من شأن نقص الآليات والمؤشرات الشفافة أن تجعل منظمات المجتمع المدني تنظر إلى هذه الإستراتيجيات على أنها اطار مرجعي للشباب عوضاً عن سياسات للشباب نافذة ومكتملة. يرى البعض من المنظمات جهوداً من الدولة للتشريع لنفسها في مجال مبادرات الشباب دون آليات متابعة مستدامة وذات مصداقية.

إلى جانب ذلك، أظهرت السياسات المشمولة في الدراسة الحاجة إلى اطار مفهومي أفضل للعمل المتعدد الجهات المطلوب لتنفيذ السياسات ومتابعتها عوضاً عن وصف المهام التقليدية للوزارات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني.

تعكس الثقافة الضعيفة للتقييم وغياب مراقبة واضحة وميكانيزمات المحاسبة تحديثات الحكامة الجيدة والمحاسبة بالمنطقة^٩.

في أكثرية السياسات التي خضعت للمراجعة، ما من اطار زمني واضح/دقيق/واقعي/محدّث لمراقبة النتائج والأهداف المتوقعة. كما نشهد غياباً لإحصائيات خط الأساس ومؤشرات القياس المعياري ما يرتبط في غالب الحالات بعدم توفر البيانات ونقص التمويل لإنتاج البيانات الكمية والنوعية. إن أطر النتائج ليست شاملة بما يكفي (تفاصيل حول النتائج والمخرجات وغياب الجهة المسؤولة).

^٧ بدأ العمل على تصميم استراتيجية جديدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ بدعم من مكتب اليونسكو في رام الله. قد استفاد من ١٠٢ ورشة عمل تشاورية مع منظمات ومجموعات شباب مع ضمان التمثيل المتساوي للشباب من الرجال والنساء إضافة إلى الشباب من ذوي الإعاقة.

^٨ قد يكون تم الإعلان عن استراتيجية جديدة للشباب في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٦. يجب التأكد من المعلومة لجهة المجلس الاستشاري لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

^٩ تقرير التنمية البشرية العربية، ٢٠٠٢.

- كما ترتبط مسألة الشفافية بغياب حملات التواصل والمناصرة وغياب الموارد المخصصة التي كانت لتسمح بنشر أهداف السياسات وقيمتها المضافة إضافة إلى تعزيز شعور منظمات المدني بملكية العمل ومساهمتها فيه.

نعميم مراعاة الجنسين

- في غياب تحديد الأعمال التي تراعي التوافق بين الجنسين بوضوح ضمن خطة العمل، لم يكن بالإمكان النظر إلى سياسات الشباب المعنية أن تُعتبر تحويلية عوضاً عن كونها مستجيبة لجهة مراعاة الجنسين. يمكن اعتبار أن بعض هذه السياسات تراعي الجنسين لجهة تحديد احتياجات القطاعات وطموحات الشبان والشابات. إضافة إلى ذلك بما أن أكثرية السياسات المشمولة في المراجعة لم تُنفذ بعد لا يمكن تقييم مراعاة الجنسين على أساس مؤشرات ملموسة.
- في دولة فلسطين، سمح العمل على السياسة الوطنية الجديدة للشباب على إنشاء جسر يربط بين المنظمات الشبابية المتواجدة بغزة والضفة الغربية، حيث جمعت ١٤ ورشة استشارية، في تجربة غير مسبوقة، ١٠٠ شاب وشابة ينحدرون من جميع أنحاء فلسطين.
- يقوّي الاستثمار في الأرضيات الالكترونية الشبابية المتوفرة مثل «رؤاد الغد» (الأردن) و«جمعيّتي» (تونس) المبادرات التي يقودها الشباب، ويحسنّ تدبير المعرفة والمعلومات التي يتقاسمها الشباب. يجب أن يكون الالتزام والانخراط عبر الإنترنت أولوية فيما يتعلّق بضمان مشاركة شبابية في الحوار السياسي أو مساهمة الشباب في مراجعة البرنامج وتوجيهه.

الممارسات الجيدة والتجديد

- برهن تنظيم تمارين لمخططات الاستراتيجية الجهوية التي يقودها الشباب ومخططات العمل في بعض الأقاليم أنه مقارنة بيداغوجية مثمرة لتطوير المعرفة والمهارات المرتبطة بالسياسات الشبابية في أوساط المنظمات الشبابية. تُجرى العديد من المبادرات النموذجية بالمغرب وتونس وفلسطين^{١١} منذ ٢٠١٤، والتي تسهّل ترجمة السياسات الشبابية المتواجدة على الصعيد المحلي، والرفع من درجة الوعي بخصوص ملائمة واهتمامات إدارات السياسات الشبابية بالمنطقة. وبالنظر للحواجز التي تعيق السياسات الشبابية بالمنطقة، فإن سَلْم المستوى المحلي قادر على تجاوز الحواجز والسماح بتجارب محلية ناجحة (تمويل أسهل، ميكانيزمات حكامه محلية أكثر وضوحاً، الوصول إلى المعطيات المحلية، إلخ).
- عزّزت ورشات تقوية القدرات إضافة إلى مجموعة أدوات عبر الإنترنت حول السياسات الشبابية مصداقية وإمكانيات المنظمات والتحالفات الشبابية المتواجدة (مثال: المنتدى الشبابي ببلبنان، التحالف الوطني الشبابي بالأردن، المنتدى الوطني الشبابي بتونس) للالتزام مع صنّاع السياسة وأصحاب المصالح الحكوميين المنخرطين في تصميم ومراجعة السياسات الشبابية.

^{١١} وقد عقدت هذه التجارب في إطار مشروع اليونسكو الإقليمي للشباب